



ردةً على الإصلاح: مصر و تونس بقلم جيفري أزارفا

في السادس من نوفمبر 2006، أدلى الرئيس جورج بوش بتصريح قال فيه أن "ستين عاما من تغاضي و تعايش الدول الغربية مع عوز الحريات في الشرق الأوسط، لم تفعل شيئا لتجعلنا أكثر أمانا... فعلى المدى الطويل، لا يمكن أن يشترى الاستقرار على حساب الحرية."

هذا التحول الاستراتيجي - المصحوب بغزو كل من العراق و أفغانستان - جعل من الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط محطاً للأنظار. فبحلول الربيع كان الرئيسين التونسي "زين العابدين بن علي" و المصري "حسني مبارك" - و هما الحليفين المخلصين في الحرب على الإرهاب و كلاهما من أشد حكام شمال أفريقيا انحيازاً للولايات المتحدة - في طليعة القادة العرب الذين زاروا واشنطن لمناقشة الإصلاح، إلا أن هذا "الربيع العربي" تزامن و صعود غير أبه للحركات الإسلامية عبر المنطقة.

و اليوم فيما يبدأ صانع القرار الأمريكي في إزاحة الضغط عن مصر و تونس، يرى كلا البلدين في ذلك ضوءاً أخضر للتراجع عن مسيرة الإصلاح.

بعد أكثر من نصف قرن من استقلال شمال أفريقيا، لم تنزل الديمقراطية في المغرب العربي بعيدة المنال، فحركات التحرر الوطني التي سادت المنطقة في الخمسينيات و الستينيات أسست لعقود من الاستبداد المتوطن.

إن حكومات ما بعد الاستقلال في مصر و تونس في إطار سعيها لتثبيت شرعيتها و إطلاق نمو اقتصادي مبني على التخطيط المركزي و ملء الفراغ الأمني الذي خلفته السلطات الإنجليزية و الفرنسية، انحازت لنظام حكم الحزب الواحد على حساب التعددية.¹ فحين بلغ نظامي جمال عبد الناصر و الحبيب بورقيبة سدة الحكم، بسطا نفوذهما إلى معظم أركان مجتمعيهما، من أجهزة الأمن إلى العمالة المنظمة و حتى المشروعات الخاصة.

و خلال عقدي السبعينيات و الثمانينيات تصلب النظامين السياسيين في القاهرة و تونس العاصمة، حيث غطى صوت الحرب الباردة على الأصوات المطالبة بالديمقراطية. و بينما دفع تشجيع الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي باتجاه الخصخصة الاقتصادية، لم يصحب هذا التحول الحذر نحو السوق الحرة تغيير سياسي ذو قيمة، فالضغط السياسي من أجل الإصلاح كان ضعيفاً. لقد اعتقد

الدبلوماسيون في الولايات المتحدة أن دعم الديمقراطية سيؤدي لزعة استقرار الشرق الأوسط مهددا مصادر النفط الخام، و يثير التوتر في التعاون العسكري بين بلدان المنطقة و الولايات المتحدة، كما يضعف من فرص عملية السلام بين العرب و إسرائيل. و جاءت أزمة عام 1991 في الجزائر – حيث أدى الفوز المرتقب للإسلاميين في الانتخابات إلى التدخل العسكري ليشتعل حربا أهلية استمرت لست سنوات – لتؤكد الشكوك حول "الديمقراطية العربية". ففي العقد التالي، لم تنفق وزارة الخارجية الأمريكية سوى 250 مليون دولار على برامج دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط كله.²

على أن الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر غيرت هذه الرؤية الاستراتيجية. حيث ألقت إدارة الرئيس بوش بستة عقود من شعار "الاستقرار أولا" في السياسة الخارجية جانبا، و عرضت الأمن القومي الأمريكي للخطر من أجل نشر الديمقراطية. و لكن ما أن أجريت انتخابات في رام الله و بغداد حتى بدأت واشنطن في تغيير دفتها. فالبيت الأبيض – الذي روعه فوز الجماعات الإسلامية الراحية للإرهاب – بدأ يعود إلى العقلية الواقعية التي سادت قبل الحادي عشر من سبتمبر.

مصر: شيطان تعرفه خير مما تجهل؟

الحالة المصرية نموذج مثالي للاسترشاد، ففي 30 أكتوبر 2004 و بعد ثلاث سنوات من النزاعات القانونية، أجازت الحكومة المصرية "حزب الغد"، و هو واحد من أحزاب المعارضة الليبرالية القليلة التي حظيت بالاعتراف القانوني في مصر منذ عام 1952.³ على أن فرحة "الغد" لم تدم طويلا، فبعد شهور ثلاثة و في 29 يناير 2005، اعتقلت قوات الأمن المصرية "أيمن نور" رئيس الحزب و أحد رموز المعارضة المصرية المحاصرة، بتهمة تزوير ملفقة.⁴

لم يكن الأمر ليمر دون أن ملاحظة في واشنطن، ففي 31 يناير شجبت وزارة الخارجية الاعتقال.⁵ و بعد يومين استغل الرئيس بوش فرصة خطاب حالة الاتحاد ليناشد مصر أن "تهدي (سواها) إلى الطريق نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط".⁶ و في 26 فبراير، حيث لم تنزل قضية "نور" قيد القرار، أجلت وزيرة الخارجية "كوندوليزا رايس" زيارة لمصر كان مخططا لها.⁷ و أقلحت سياسة لي الذراع التي استخدمتها واشنطن، ففي نفس اليوم استجاب مبارك للأصوات المطالبة بتعديل المادة 76 من الدستور المصري، لتسمح بإجراء أول انتخابات رئاسية تنافسية في البلاد، ثم أطلق سراح نور في 12 مارس.⁸

تجرات المعارضة المصرية نتيجة لخضوع النظام، و استثثرت بسبب نزعة العداة للولايات المتحدة المستشرية في صفوفها، و من ثم ضاعفت من جهودها. و كانت

الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" من أبرز الجماعات الصاعدة. لقد نجحت كفاية – المبنية على تحالف متباين من الناشطين الإسلاميين و الليبراليين و اليساريين – أن تؤسس لدينامية جديدة في مضمار السياسة المصرية، حيث أطلقت سلسلة من التظاهرات المعادية لمبارك في 2005، في مواجهة الحظر الذي يفرضه قانون الطوارئ على التظاهرات التي تضم أكثر من خمسة أشخاص بغير تصريح. إلا أن كفاية لم تنجح في أن تحول دون فوز مبارك بولاية خامسة (من ست سنوات) في سبتمبر 2005.

و لكن بقي في فوز مبارك شيء يحتقى به. فبالرغم من التجاوزات التي سادت الاقتراع، كانت العملية الانتخابية في مجملها سلمية، حيث كانت رقابة المجتمع المدني و القضاة غير مسبوقه. في يوم الانتخابات، انتشر أكثر من ألفي مراقب في شتى ربوع مصر لمراقبة لجان الاقتراع.⁹ و بالرغم من أن مبارك اكتسح أقرب منافسيه "نور" في الانتخابات، فإن صنم حظر انتقاد النظام كان قد تحطم. لقد علق جورج اسحق – المنسق العام السابق لـ "كفاية" – قائلاً أن الانتخابات قد نجحت في "أن تغير ثقافة الخوف. قبل ذلك كان الرئيس نصف إله / نصف رئيس. و الآن هو مجرد إنسان".¹⁰ لاقت الانتخابات استحسانا في واشنطن، حيث وعدت راييس بالوقوف إلى جانب مصر في طريقها نحو الديمقراطية.¹¹

لكن دعم وزيرة الخارجية لم يستمر طويلا، فالانتخابات البرلمانية اللاحقة جاءت مشوهة بالتزوير و قوائم الناخبين المزيفة و الرشاوى و سفك الدماء.¹² لقد حصل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم على 311 مقعدا من جملة الـ 454 مقعد في مجلس الشعب، إلا أن هذا النجاح لم يكن ليتأتى دون انضمام 166 عضوا ممن نجحوا كمستقلين إلى صفوفه.¹³ و بالرغم من مقتل 13 و جرح ما يربو على الألف، صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن واشنطن لم تلاحظ أية "مؤشرات تدل على أن الحكومة المصرية لا تسعى إلا لتحقيق انتخابات سلمية و حرة عادلة".¹⁴

على أن تصديق الولايات المتحدة لم يأت إلا في المرتبة الثانية من جهة الأهمية في القصر الجمهوري بمصر الجديدة، بعد المكاسب التي حققتها جماعة الإخوان المسلمين. لقد رأى مبارك في الثمانية و الثمانين مقعدا التي نالها مرشحون مستقلون مرتبطون بالإخوان – و الذين أصبحوا بذلك أكبر كتلة برلمانية معارضة – تحديا مباشرا لنظامه. حين أنت الانتخابات الفلسطينية بحماس – امتداد الإخوان المسلمين في فلسطين - إلى السلطة، ضيق مبارك الخناق لا على الإسلاميين، و إنما على المعارضة الليبرالية. فاعتقل نظامه "أيمن نور" أولا¹⁵، ثم – و أثناء انشغال الحكومات الغربية بفوز حماس – أجل انتخابات المجالس المحلية.¹⁶ و بينما أبدت إدارة بوش قلقها، لم ترق انتقاداتها فوق مستوى الرسميات.¹⁷ و بالرغم من أن راييس كانت قد ألفت خطابا في الجامعة الأمريكية بالقاهرة قبل ثمانية شهور حول

الحاجة للإصلاح، جاء تصريحها بعد لقائها مع نظيرها المصري "أحمد أبو الغيط" يوم 21 فبراير 2006 خفيض الالهجة. لقد نحت الأجندة الديمقراطية جانبا و قالت أن المجتمع المدني المصري عليه أن "ينظم نفسه" و "يطرح قضية (الإصلاح) على الشعب المصري".¹⁸

و حيث أن مبارك لم يجابه أية عواقب دبلوماسية لتراجعته عن الإصلاح، قرر الاستمرار في طريق التضييق. ففي يوم 30 أبريل و تحت دعوى مكافحة الإرهاب، قام بتجديد حالة الطوارئ التي بلغت من العمر خمسة و عشرين عاما، بالرغم من وعده الانتخابي بإلغاء القوانين المقيدة للحريات.¹⁹ ثم ساعد مسئولو إدارة بوش على تأكيد هذا الانطباع في الشهر التالي حين تصدوا لمقترحات من أعضاء في الكونجرس لقطع المعونة السنوية لمصر و البالغة 1.8 مليار دولار – كانت مصر قد تلقت ما يربو على الـ 60 مليار دولار من الولايات المتحدة منذ 1979، في المرتبة الثانية بعد إسرائيل – كوسيلة لدفع الإصلاح إلى الأمام.²⁰ فبعد أن عدد مساعد وزيرة الخارجية لشئون الشرق الأدنى "ديفيد ويلش" مزايا الشراكة بين الولايات المتحدة و مصر، حذر من أن قطع المعونة "سيكون مدمرا للمصالح الوطنية (الأمريكية)".²¹

لقد قرأ مبارك أوراق واشنطن و فاز باللعبة و لا عجب، لأنه و طيلة ربع قرن قضاه في السلطة سقى حخته بالملعقة لكل إدارة أمريكية منذ عهد ريجان: إذا عقدت الحكومة المصرية انتخابات حرة و نزيهة، سيسيطر المتطرفون على الحكم ليلغوا معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، و ينهوا التعاون العسكري و المخابراتي مع الولايات المتحدة. لكن بالنسبة لمبارك، فالتلويح بفزاعة الإسلاميين ليس كافيا لإقناع واشنطن بأهميته؛ لكي يقدم نفسه بوصفه الدعامه الوحيدة ضد الحركات الإسلامية المسلحة و ظهور الإرهابيين مرة أخرى، و إنما عليه أن يسحق كل بديل ليبرالي، و باستثناء فترة وجيزة في 2004-2005 فقد فعل هذا دونما خسارة تذكر.

لذا، حين خفت الضغط الأمريكي في 2006، لجأ نظام مبارك إلى أبسط قواعد الحكم الفردي: سحق المعارضين بغير استثناء. فبعد أن شكك القاضيان المؤيدان للإصلاح "هشام البسطويسي" و "محمود مكي" في التدخل الحكومي في الانتخابات البرلمانية عام 2005، أحالهما محمود أبو الليل وزير العدل آنذاك إلى المجلس الأعلى للقضاء الذي تتحكم فيه الحكومة للتأديب.²² لقد اعتبر القرار هجوما على استقلال القضاء و الإشراف على الانتخابات بشكل عام، فيما أدى إلى اعتصام في مقر نادي قضاة القاهرة. و حين انهالت أفواج من ناشطي الديمقراطية على وسط القاهرة للتعبير عن تضامنهم، سعدت دولة مبارك المخابراتية الصراع إلى مستوى أعلى، حيث قامت قوات الأمن و أفراد من الشرطة في زي غير رسمي بمهاجمة و اعتقال مئات من المتظاهرين السلميين.

لم يزد تردد الولايات المتحدة الأمر إلا سوءاً، ففي 12 مايو، بعد أن احتجزت قوات الأمن 255 متظاهراً بيوم واحد²³، التقى جمال مبارك – ابن الرئيس و خليفته على ما يبدو - بوزيرة الخارجية و نائب الرئيس "ديك تشيني" و مستشار الأمن القومي "ستيفن هادلي" في البيت الأبيض و في لقاء خاص.²⁴ لربما بدا هذا اللقاء عادياً للمسؤولين الأمريكيين، لكن توقيت اللقاء و معناه كان لهما من الأهمية ما جعل المصريين يعتبرون اللقاء – و مصافحة الرئيس بوش لجمال – موافقة ضمنية على تصرفات النظام و قبولاً لجمال باعتباره الرئيس المقبل. و كذلك اعتقدت الحكومة المصرية، فعلى مدار ستة أيام، و بعد أن وجه المجلس الأعلى للقضاء توبيخاً للبسطويسي و رفضت محكمة النقض دعوى أيمن نور لإعادة المحاكمة، تم اعتقال أكثر من مائتي متظاهر.²⁵

بعد ذلك، و في 25 مايو 2006، اعتقلت قوات الأمن المصرية المدون محمد الشرقاوي (24 عاماً) أثناء مظاهرة سلمية بعد أن رفع لافتة مكتوب عليها "عايز حقي". ثم قام أحد رجال الشرطة بتعذيبه و الاعتداء عليه جنسياً أثناء احتجازه.²⁶ و لم يكن الشرقاوي المدون الوحيد الذي تعرض لتحرشات حكومية. ففي 6 نوفمبر 2006، اعتقلت الشرطة المصرية المدون عبد الكريم نبيل سليمان المعروف باسم كريم عامر (22 عاماً) لأن ما كتبه في مدونته "أهان الإسلام، و حرص على الفتنة الطائفية، و تعرض للرئيس بالسب"²⁷. و بصدر حكم بالسجن أربع سنوات ضد عبد الكريم من محكمة الجنايات في 22 فبراير 2007، صار عبد الكريم أول عضو في عالم المدونات في مصر – و هو المنفذ المتنامي عوضاً عن الإعلام الذي تسيطر عليه الدولة – يدان بسبب ما يكتبه. فيما لاقى الإسلاميون المناهضون لمبارك مصيراً مشابهاً.²⁸

على خشبة هذا المسرح، مرر البرلمان المصري 34 تعديلاً دستورياً. و بينما يقول الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب و أحد أقطاب الحزب الوطني أن هذا التشريع "سيدعم الديمقراطية و يشجع المشاركة السياسية للأحزاب"²⁹، فإنه في الحقيقة سيفعل العكس تماماً. لقد دفع الحزب الوطني التعديلات خلال البرلمان و مرر استفتاء عاماً عليها في 26 مارس – بعد أسبوع واحد من صدور المسودة النهائية من مجلس الشعب – و هو الأمر الذي يحمل دلالة واضحة. فالتعديلات تعزز من سلطة الحكومة و تحد من الفعالية السياسية للمعرضة. إلا أن المسؤولين الأمريكيين و بدلاً من أن تأنيب مبارك على تقهقره، تغاضوا عن هذه الخطوة إلى الخلف. ففي 8 فبراير صرح السفير الأمريكي لدى مصر "فرانسيس ريكاردوني" أن "الحوار حول التعديلات الدستورية يشير إلى مستوى راق من الحرية... في عهد مبارك"³⁰. هذا "الحوار" اتسع ليشمل اعتقال تسعة و عشرين من ناشطي كفاية خلال مظاهرة سلمية معارضة للتعديلات في 15 مارس.³¹

قطعا سيتأثر المجتمع المدني بهذه الإجراءات. فبينما ينتوي مبارك إنهاء حالة الطوارئ، سيحتفظ له قانون مكافحة الإرهاب الجديد بجوهر الطوارئ في قناع جديد، فيما أسماه "محمود أباطة" رئيس حزب الوفد الليبرالي بـ "دسترة الدولة البوليسية"³². أما عن أهم التعديلات الأخرى فإنها تحد من إمكانية ترشح المستقلين للانتخابات، و تلغي الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات و تعزز النسبة العالية المطلوبة من أجل الترشح في الانتخابات الرئاسية. حيث أن إعادة تعديل المادة 76 لم يزل يشترط في المرشح للانتخابات الرئاسية أن يكون عضوا في الهيئة العليا لحزبه لمدة سنة على الأقل و أن يكون ممثلا عن حزب مضى على تأسيسه خمس سنوات على الأقل.³³ و بوضع الأحزاب غير المسجلة تحت رحمة الأحزاب القانونية عديمة الأنياب، تكون سياسة "فرق تسد" التي يتبعها الحزب الوطني بمثابة تمزيق لمعارضة هي أصلا رهن الاحتجاز.

إن مبارك سياسي داهية، فبقاؤه رئيسا لأكبر الدول العربية من حيث عدد السكان لأكثر من ربع قرن ليس محض مصادفة. و بتمرير هذه التعديلات الآن، يكون قد استبق الضغوط التي قد تمارس عليه من أجل إصلاح حقيقي و أبعد الأنظار عن أمور أكثر أهمية و أكثر احتياجا للإصلاح: السلطات الهائلة الممنوحة للنظام تحت عنوان مكافحة الإرهاب، و قانون الأحزاب الصادر عام 1977 الذي حال دون نمو الأحزاب، و عدم تقييد فترات الرئاسة بعدد محدود، و الغموض الكامل حول النشاط العسكري المصري، و عدم تكافؤ قوة السلطة التنفيذية مع السلطتين الأخريين. كما أن مبادرة مبارك تكتسب أهمية إضافية إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذه التعديلات ستصيب النظام السياسي بالتكلس لجيل مقبل و تمهد الطريق لاستخلاف ابنه جمال في مقعد الرئاسة.

تونس: واجهة الديمقراطية

على بعد ألف و ثلاثمائة ميل غربي مصر، تواجه تونس ردة سياسية مشابهة. و لكن – على العكس من مصر – تعطي الجمهورية الهادئة الواقعة في شمال أفريقيا صورة مختلفة للدبلوماسيين الغربيين. ، طالما كان من السهل على هذا البلد المحصور بين الجزائر و ليبيا، و الواقع على بعد مرمى حجر من إيطاليا و فرنسا أن يروج أنه واحة التقدم العربية.

على أن المظاهر غالبا ما تكون خداعة. فبينما تحط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في تونس من شأن جاراتها الغنية بالنفط – و هي الظاهرة التي دفعت الرئيس الفرنسي ليسيها بالـ "معجزة التونسية الحقيقية"³⁴ – لم يزل نظامها السياسي مصابا بالشلل إلى حد بعيد. فمنذ أن أزاح انقلاب القصر "الرئيس مدى الحياة" الحبيب بورقيبة في 1987، و الرئيس زين العابدين بن علي يحكم دون منافس. فوزير الداخلية و قائد الأمن الوطني السابق قد شيد واحدة من أكثر الدول البوليسية كفاءة

في العالم، فقانون مكافحة الإرهاب يكتسح أي معارضة، و أحزاب المعارضة القانونية تختارها أو تحركها الدولة. و الحزب الوحيد ذو الأهمية هو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم و الذي يحتفظ بقبضة خانقة على السلطة السياسية. فبالإضافة إلى سياسة اللارحمة مع حزب النهضة – الحركة الإسلامية المحظورة في تونس – فإن تحييد بن علي للإعلام، و النقابات المهنية و العمالية فرض على القوى العلمانية و الإسلامية السمع و الطاعة.

إلا أن عداء بن علي للديمقراطية لم يكن باديا للعيان على الدوام، فمعظم التونسيين الذين أسخطهم المحسوبة و التناحر السياسي و الكساد الاقتصادي، الأمور التي دعت إلى عزل بورقيبة، رحبوا بخطاب "التغير التاريخي" الذي حمّله بن علي. لقد أعلن بن علي في خطابه الافتتاحي أن "شعبنا يستحق... حياة سياسية متقدمة و مؤسسية، مبنية بحق على التعددية الحزبية و التنظيمات الجماهيرية".³⁵ و حين أعاد تقييد عدد الفترات الرئاسية، و مد يده بغصن زيتون إلى خصوم النظام المقيمين في الخارج، و أطلق سراح الآلاف من المعتقلين السياسيين، بما فيهم زعيم حزب النهضة راشد غنوشي، بدا أن لكلماته رنين الصدق.³⁶

لكن آخر الأوهام حول تخلي بن علي عن حكم الحزب الواحد من أجل تعددية حزبية واسعة انقشع في عام 1989، حين ترشح للانتخابات منفردا و اكتسح حزبه الحاكم كل مقاعد البرلمان. إلا أنه و قد أخرج غيا ب أي شكل ديمقراطي، قدم نصا يكفل لأحزاب المعارضة 19 مقعدا من مقاعد البرلمان الـ163 قبل انتخابات 1994.³⁷ و بهذه الإشارة الرمزية المصحوبة بفوزه بنسبة الـ99% الستالينية من التصويت أوضح النظام أن جهوده ترمي إلى تحقيق غلاف ديمقراطي بلا جوهر.

و أثناء تعزيز الحزب الحاكم لسلطوته في التسعينيات، طبق بن علي إصلاحات التكيف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و على رأسها: تبسيط الضرائب، تحرير التجارة، اختصار الإجراءات الحكومية، و تخفيض قيمة العملة التونسية. و لكن و بينما كانت المنظمات الدولية تحت بن علي على عولمة اقتصاده الذي يمكن أن يستقطب استثمارات أجنبية مستدامة، جاء دخول تونس إلى مبادرة الشراكة الأورومتوسطية عام 1995 ليعرض استقرار تونس قصير الأمد للخطر. فبالرغم من أن المبادرة أسست منطقة تجارة حرة بطول ساحل المتوسط الجنوبي، إلا أن العديد من الشركات التونسية، التي اعتادت لفترة طويلة على حماية الدولة، تعرضت للخسارة في منافسة حرة مع الشركات الأوروبية. و بالرغم من خطر القلاقل الداخلية، تحرك بن علي إلى الأمام باتجاه الإصلاح الاقتصادي، نظرا لاعتقاده أن الحكومات الغربية المستفيدة من السوق التونسي المفتوح ستسانده ظاهريا و تغفر له تجاوزاته في الداخل.

و قد كانت حساباته صحيحة، ففي عام 1997، و خلال زيارة روبرت بيليترو سفير الولايات المتحدة السابق لدى تونس، و مساعد وزيرة الخارجية لشئون الشرق الأدنى آنذاك، صرح الأخير أنه "مؤمن بالالتزام الرئيس بن علي نحو الانفتاح (السياسي)"³⁸. إلا أن تفاؤل بيليترو لم يكن في موضعه، ففي عام 1999 سمح بن علي بانتخابات رئاسية تعددية، لكنه منع منافسيه من الوصول لوسائل الإعلام، فنال منافسها أقل من 1% من الأصوات. و في عام 2002 مرر استفتاء ليس فقط لينال حصانة ضد النقاضي مدى الحياة، و لكن أيضا ليزيل سقف الصلاحيات الرئاسية.³⁹ في بلد لم يزل يعاني من حكم رئيس واحد "مدى الحياة"، جاء قرار بن علي بأن يصبح الثاني بمثابة نكسة.

و بعد الحادي عشر من سبتمبر، ظل زعماء التحالف الدولي- في ظل سعيهم الدعوب للعثور على حلفاء في الحرب على الإرهاب - يمطرون تونس بالثناء غير المستحق. ففي 19 أبريل 2003 التقى وزير الخارجية التونسي الحبيب بن يحي و زير الخارجية الأمريكي آنذاك كولين باول في واشنطن، و بينما تغاضت وزارة الخارجية تماما عن سجل حقوق الإنسان التونسي، كدت على دور بن علي كـ "نصير قوي لحرينا على الإرهاب"⁴⁰. و في ديسمبر 2003، ادعى شيراك - ممثلا فرنسا أقرب شركاء تونس التجاريين و أهم المستثمرين - أن سجل بن علي في حقوق الإنسان "متقدم جدا" لأن "أهم حقوق الإنسان هي الحق في الطعام، و الصحة، و التعليم، و السكن".⁴¹

كان بن علي أول القادة العرب الزائرين لواشنطن بعد خطاب الرئيس بوش الصريح حول الاستراتيجية الجديدة،⁴² و حينها بدا الأمر كما لو أن وقت الحساب قد آن أخيرا. لقد حث بوش الرجل الذي يسمي نفسه بـ "الرئيس المواطن" أن يفتح نظامه السياسي و يسمح بصحافة حرة و قوية، و بالرغم من إعلان بن علي أنه ملتزم بالدولة المبنية على الديمقراطية و حقوق الإنسان، كان وعده فارغا من المضمون: فقد استمر في طريق تكميم الصحافة و شن الحروب على الإنترنت. ففي 29 أبريل 2005، حكمت السلطات التونسية على المحامي محمد عبو بالسجن ثلاث سنوات و نصف بتهمة "تكدير النظام العام". كان عبو الناشط على الإنترنت قد نشر مقالا مقارنا فيه السجون التونسية بسجن أبو غريب في العراق و شبه الرئيس بن علي برئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون.

و في نوفمبر 2005، و بالرغم من اعتقال عبو و عدد آخر من معتقلي حرية الرأي، استضافت تونس القمة الدولية لمجتمع المعرفة، و هو مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة من أجل اختصار المسافة بين الدول النامية و الغرب في قطاع المعلومات. الأمر الذي شكل نجاحا لا شك فيه لنظام بن علي، الذي مدح اختيار تونس كمضيف للمؤتمر قائلا أنه "تصويت للمجتمع الدولي على الثقة في سياسات تونس المتبصرة".⁴³ لقد كان اختيار الأمم المتحدة ساخرا و غير موفق في ذات الوقت،

فتحت حكم بن علي، جاء سجل حرية الصحافة في تونس بين الأسوأ عالمياً⁴⁴، و صار اعتيادياً أن يراقب ضباط وزارة الداخلية للبريد الإلكتروني الشخصي، و يمنعون الوصول لمواقع الإنترنت ذات الحساسية، و يرصدوا مقاهي الإنترنت بحثاً عن المنتقدين.⁴⁵ كما أن مقدمي خدمة الإنترنت، شأنهم في ذلك شأن شتى وسائل الإعلام، تفرض الرقابة على نفسها لأنها تحاسب على المحتوى الذي تقدمه. و لكن حتى تحت أضواء المؤتمر لم يعدل بن علي من سلوكه، فبعد أن علمت حكومته أن مجموعة من منظمات المجتمع المدني غير المصرح لها تنتوي أن تعقد قمة موازية في أحد الفنادق، حاصر أفراد من الشرطة في زي غير رسمي الفندق و فرقوا المؤتمرين بالقوة. و حين افتتح "صامويل شميد" الرئيس الاتحادي السويسري آنذاك معلناً أنه "من غير المقبول أن تضم الأمم المتحدة بين أعضائها دولاً لم تزل تلقي بمواطنيها في السجون"، و بسبب انتقاده للحكومة، قام التلفزيون الوطني بقطع الإرسال حتى نهاية الخطاب.⁴⁶

كما أن بن علي قد كبل المعارضة بوسائل أخرى، فمنذ توليه السلطة استغل مسألة التهديد الإسلامي لكي يجمع كل من يتحدى سلطانه. و على مدار عقد التسعينات، كان هذا تكتيكا ناجحاً، فقد مكنته الحرب الأهلية الجزائرية من أن يبرر سياسة عدم التهاون التي اعتمدها في التعامل مع الإسلاميين لكل من حكومة الولايات المتحدة و العلمانيين التونسيين. و لكن بنهاية هذا الصراع، و تغير موقف ليبيا (من الغرب)، أضحى منهج بن علي السلطوي يصب في الاتجاه العكسي. لقد صارت انتهاكات حقوق الإنسان في حكم العادة، فالمواطنون الذين يزورون مواقع الإنترنت المحظورة يمكن أن يتهموا بتدبير عمليات إرهابية أو بالتواطؤ مع المتطرفين.

و في ظل هجمات القاعدة على جزيرة جربة التونسية، و الخوف المتجدد من الصحوة الإسلامية في بلاد المغرب العربي، كان سهلاً على بن علي أن يستخدم "قميص عثمان" هذا لينتصر لنفسه على المسؤولين الأمريكيين مرة أخرى. فأتثناء جولة وزير الدفاع السابق "دونالد رامسفيلد" في شمال أفريقيا في فبراير 2006، لم يعرض لشيء يذكر عن القصور الذي يعتري الديمقراطية التونسية، و بالرغم من حالة الغضب التي كانت و ما زالت تهدد بتحويل الشباب التونسي إلى متطرفين. و خلال نقاشه مع نظيره التونسي "كامل مرجان" حول توسيع إطار التعاون العسكري مع تونس، عقب رامسفيلد "إنهم (القادة التونسيون) قد أظهروا، حين ينظر المرء إلى هذا البلد الناجح، القدرة على خلق بيئة جاذبة للاستثمار و خالقة للفرص من أجل شعبهم"⁴⁷. بالنسبة للبيت الأبيض، لم تعد الديمقراطية أمراً ذا شأن، فالتحالف الأمريكي التونسي يعلو على ما سواه من الاعتبارات.

غرس بذور التغيير، و بسرعة

بعد أكثر من ثلاث سنوات بعد أن أعلن الرئيس بوش رؤيته عن الشرق الأوسط الحر، لم تزل فرص الإصلاح ضئيلة للغاية، و "الربيع العربي" الذي تفتح في 2004-2005 و زعزع الأنظمة السلطوية في المنطقة، قد ذبل. و بنهاية الضغوط التي مارسها البيت الأبيض و وزارة الخارجية سنحت الفرصة للديكتاتوريات العربية لكي تكرر لحكمها. مبارك و بن علي، و كلاهما من أقرب حلفاء الولايات المتحدة الاستراتيجيين في المنطقة، أظهرت عداوة للتعددية و حكم القانون، الأمر الذي يجعل من تحقق الإصلاحات الديمقراطية مطلباً بالغ الصعوبة. و بينما يخيم شبخ الإسلاميين المتنامي على المنطقة، يستبعد الكثير من صناعات القرار في الولايات المتحدة أن يكون دفع الديمقراطية للأمام هو الخيار الصائب.

على الولايات المتحدة أن تستمر في دعم الديمقراطية و بأقصى سرعة، بدلاً من تهجره تماماً. فالطغاة و المتطرفين يغذي كل منهما الآخر، و كلاهما يسعى لاحتكار الساحة للحول دون ظهور ناشطين ليبراليين جدد.⁴⁸ و المصادقية أمر بالغ الأهمية، فالمصلحون العرب - الذين غامروا بالدخول إلى منطقة غير مسبوقه ملبيين نداء بوش في خطابه الافتتاحي الثاني⁴⁹ - لا يعلقون الكثير من الآمال على واشنطن في الوقت الراهن. و كما قال جورج إسحق منسق كفاية السابق "لن أثق بهم ثانية".⁵⁰

و بينما تبدو الشراكة قصيرة الأمد مع الأنظمة الديكتاتورية خياراً حكيماً، فعلى المدى الطويل ستدمر مثل هذه الشراكة الأمن القومي الأمريكي، فعداوة الشعوب للولايات المتحدة يفتت من صور الدبلوماسية الأمريكية و هم يحتقون بالطغاة بينما النشاط الليبراليين و نشطاء المجتمع المدني يعانون في السجون. و لو لم يكن هناك منفذ ليبرالي لإبداء السخط، يغدو المسجد الآلية الوحيدة للمعارضة.

إذا خفف صناعات القرار الأمريكيون من ضغوطهم من أجل الإصلاح و ارتكنوا إلى إحساس كاذب بالأمن، ستخلد ثقافة السلطوية نفسها في الشرق الأوسط، و لن يكون وقوع هجمات أخرى مثل هجمات 11 سبتمبر سوى مسألة وقت. لقد أن أوان الإصلاح، و فيما يدخل كل من مبارك و بن علي إلى شيخوخته الأخيرة، يغدو ضمان أنظمة علمانية مستقرة أكثر أهمية من دعم شخص بعينه.

جيفري أزارفا باحث مساعد في معهد "أمريكان إنتربرايز" لأبحاث السياسة العامة AEI. عمل كل من مايكل روبين الباحث المقيم في AEI، و نيكول باسان المحررة المشاركة في المعهد على تحرير و إنتاج هذه الورقة مع السيد أزارفا.

- 1 روجر أوين. الدولة و السلطة و السياسة في تكوين الشرق الأوسط الحديث. الطبعة الثانية. (لندن و نيويورك: راوتليدج (2000)، ص 27.
- 2 ميشيل دن. إدماج دعم الديمقراطية في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. أوراق كارنيجي 50. (أكتوبر 2004)
- 3 أيمن نور. خطاب من السجن: هل أخذت الديمقراطية بجدية أكثر من اللازم؟. نيوزويك، 14 مارس 2005.
- 4 جوشوا مورافتشيك "محاكمات أمن نور. وول ستريت جورنال. 8 مايو 2006. متاح على الرابط: www.aei.org/publication24474/
- 5 وزارة الخارجية الأمريكية. موجز الأنباء اليومي. بيان صحفي. 31 يناير 2005.
- 6 البيت الأبيض. خطاب حالة الاتحاد. بيان إخباري. 2 فبراير 2005. متاح على الرابط: www.whitehouse.gov/news/releases/2005/02/20050202-11.html
- 7 جلين كسلر. راييس تلغي خطة لزيارة مصر. الواشنطن بوست. 26 فبراير 2005.
- 8 دانييل ويليامز. مصر تطلق سراح مرشح طموح. الواشنطن بوست. 13 مارس 2005.
- 9 راجع المعهد الجمهوري الدولي IRI. التقرير الختامي للمعهد الجمهوري الدولي: تقييم الانتخابات الرئاسية في مصر 2005. 15 أغسطس- 9 سبتمبر. ص 13. متاح على الرابط: www.iri.org/mena/egypt/pdfs/Egypt's%202005%20Parliamentary%20Election%20Assessment%20Report.pdf
- 10 نقلا عن: ليندسي وايز خمول الديمقراطية: مصر تتحول تدريجيا إلى حكم العائلة. سان فرانسيسكو كرونكل. 23 أبريل 2006.
- 11 وزارة الخارجية الأمريكية. بوش يهنئ الرئيس المصري و الشعب المصري على الانتخابات. بيان إخباري. 10 سبتمبر 2005.
- 12 جمال عصام الدين. الإجراءات و الاستقطاب. الأهرام ويكلي. 15- 21 ديسمبر 2005. متاح على الرابط: <http://weekly.ahram.org.eg/2005/773/eq1.htm>.
- 13 المرجع السابق
- 14 وزارة الخارجية الأمريكية. موجز الأنباء اليومي. بيان إخباري. 1 ديسمبر 2005.
- 15 نجوى حسن و دانييل ويليامز. مصر تسجن زعيما معارضا لخمس سنوات. الواشنطن بوست. 25 ديسمبر 2005.
- 16 أنتون لاجوارديا. غضب بعد أن جمدت مصر الديمقراطية. التيليجراف (لندن). 16 فبراير 2006.
- 17 جانين زخاريا. راييس تخفف من مطالبها لمبارك سعيا لمساعدته مع حماس. أخبار بلومبرج. 23 فبراير 2006.
- 18 وزارة الخارجية الأمريكية. ملاحظات مع وزير الخارجية المصري بعد الاجتماع. مضبطة. 21 فبراير 2006. متاح على الرابط: www.state.gov/secretary/rm/2006/61811.htm.

- 19 دانييل ويليامز. مصر تمد العمل بقانون الطوارئ المقيد للحريات. الواشنطن بوست. 30 أبريل 2006.
- 20 عماد مكي. إعلام الكونجرس بوجوب استمرار الدعم لمصر. الأهرام ويكلي. 25-13 مارس 2006. متاح على الرابط:
<http://weekly.ahram.org.eg/2006/796/eg6.htm>.
- 21 نقلا عن ديفيد جولاست. الولايات المتحدة تبدي قلقها العميق من تعامل مصر مع قضية نور. أخبار صوت أمريكا. 18 مايو 2006.
- 22 جمال عصام الدين. انتفاضة قضائية. الأهرام ويكلي، 27 أبريل – 3 مارس 2006. متاح على الرابط:
<http://weekly.ahram.org.eg/2006/792/eg4.htm>.
- 23 هيومان رايتس ووتش. مصر: الشرطة تعتدي على متظاهرين و صحافيين. بيان إخباري. 13 مايو 2006. متاح على الرابط:
<http://hrw.org/english/docs/2006/05/12/egypt13370.htm>.
- 24 بيتر بيكر. ابن مبارك يلتقي تشيني و آخرين. الواشنطن بوست. 16 مايو 2006.
- 25 ويليام واليس. آمال الإصلاح في مصر تتضاءل بعد خسارة نور للاستئناف. فاينانشيال تايمز. 19 مايو 2006.
- 26 هيومان رايتس ووتش. مصر: الشرطة توسع ناشطين من أجل الديمقراطية ضربا. بيان خبري. 31 مايو 2006. متاح على الرابط:
<http://hrw.org/english/docs/2006/05/31/egypt13482.htm>.
- 27 نادية أبو المجد. السجن أربع سنوات لمدون مصري. أسوشيتد برس. 22 فبراير 2007.
- 28 جمال عصام الدين. رفض غير مقنع. الأهرام ويكلي. 21 – 27 ديسمبر 2006. متاح على الرابط:
<http://weekly.ahram.org.eg/2006/825/fr2.htm>
- لمياء راضي. الحكومة تعتصر الإخوان ماليا. ديلي ستار مصر. 30 يناير 2007.
ويلا تاير. أعضاء الإخوان سيحاكمون أمام محكمة معروفة بالسرعة و لا يمكن استئناف أحكامها. ديلي ستار مصر. 7 فبراير 2007.
- 29 سرور في حوار للأهرام: نظامنا جمهوري و لا نعترف بالتوريث. الأهرام. القاهرة. 20 فبراير 2007.
- 30 السفير المصري في القاهرة: الجدل حول الدستور... يعكس روحا جديدة. المساء. القاهرة. 8 فبراير 2007.
- 31 الشرطة المصرية تمنع مظاهرة، تطارد النشطاء و تعتقل 20 على الأقل. أسوشيتد برس. 15 مارس 2007.
- 32 نقلا عن جمال عصام الدين. مسودة جديدة و كلام قديم. الأهرام ويكلي. 8 – 14 مارس 2007. متاح على الرابط:
<http://weekly.ahram.org.eg/2007/835/fr2.htm>.
- 33 انفراد: المصري اليوم تنشر التعديل الدستورية قبل الموافقة عليها في مجلس الشعب. المصري اليوم. القاهرة. 5 فبراير 2005.
- 34 الموقع الرسمي للحملة الانتخابية للرئيس زين العابدين بن علي. متاح على الرابط:

<http://weekly.ahram.org.eg/2007/835/fr2.htm>.

35 نقلا عن لابي ساديكي. تونس بن علي: ديمقراطية بوسائل غير ديمقراطية. الجريدة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط. 29 مجلد 1. مايو 2002. ص 63.

36 كينيث ج. بيركينز. تاريخ تونس الحديث. كامبريدج. مطبعة جامعة كامبريدج. 2004. ص 186

37 المرجع السابق. ص 195. قانون انتخابي جديد يسمح للمعارضة بالحصول على 20% من المقاعد (37 مقعدا) في مجلس النواب الموسع (189 مقعدا).

38 نقلا عن كولونيل روبرت ب. نيومان. تطبيق الاستراتيجية الصريحة للحرية على تونس: دراسة حالة في الحرب الكونية على الإرهاب. مشروع الأبحاث الاستراتيجية بالكلية الحربية للجيش الأمريكي. الكلية الحربية بالجيش الأمريكي. 3 مايو 2004.

39 ديفيد ل. ماك. الديمقراطية في الدول الإسلامية و الحالة التونسية: ما هو الجوهري؟ و ما هو اللطيف؟ و ما المجدي؟. مخطوطة. معهد الشرق الأوسط. 16 يونيو 2005. متاح على الرابط:
<http://www.mideasti.org/articles/doc389.pdf>.

40 راجع هيومان رايتس ووتش. التقرير السنوي 2003: تونس. متاح على الرابط:
www.hrw.org/wr2k3/mideast8.html.

41 مكتب الرئيس الفرنسي. تعقيب للرئيس الفرنسي أثناء زيارة دولته لتونس". مضبطة. 3 ديسمبر 2003. متاح على الرابط:
www.elysee.fr/elysee/elysee.fr/francais/interventions/conferences_et_points_de_presse/2003/decembre/point_de_presse_de_m_jacques_chirac_president_de_la_republique_lors_de_sa_visite_d_etat_en_tunisie-unis.152.html

42 البيت الأبيض. الرئيس بوش يناقش وضع الحرية في العراق و الشرق الأوسط. خبر إخباري. 6 نوفمبر 2003. متاح على الرابط:
www.whitehouse.gov/news/releases/2003/11/20031106-2.html.

43 نقلا عن سهام بنسدرين. "تونس: مساحة صغيرة لمحاسبة الحكومة". خدمة إنتر الصحفية. 16 مايو 2005.

44 راجع فريدم هاوس. خريطة حرية الصحافة 2006. متاح على الرابط:
www.freedomhouse.org/template.cfm?page=251&year=2006

45 راجع مبادرة أوبن-نت. تصفية الإنترنت في تونس عام 2005: دراسة حالة. متاح على الرابط:
www.opennetinitiative.net/studies/tunisia

46 هيومان رايتس ووتش. القمة الدولية لمجتمع المعلومات: المجتمع المدني يرد الصاع (بمساعدة أصدقائه). بيان إخباري. متاح على الرابط:
<http://hrw.org/english/docs/2005/11/16/tunisi12051.htm>.

47 نقلا عن جون د. بانيسيفيتش. رامسفيلد يلتقي القيادات التونسية. الخدمة الصحفية للقوات الأمريكية. 11 فبراير 2006.

48 المعهد الأمريكي للدراسات السياسية. المعارضة و الإصلاح في العالم العربي. مضبطة. متاح على الرابط:
www.aei.org/event1222/.

49 البيت الأبيض. "الرئيس يحلف اليمين في بداية فترته الثانية". بيان إخباري. 20 يناير 2005. متاح على الرابط:

www.whitehouse.gov/news/releases/2005/01/20050120-1.html.

50 نقلا عن أنتوني شديد. مصر تغلق الباب في وجه المعارضة بعد تراجع المسؤولين الأمريكيين. واشنطن بوست. 19 مارس 2007.